

The policy of lifting fuel subsidies in Libya: causes and consequences

Fatima Faraj Muhammad Ghamid *

Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

fatimafraj@bwu.edu.ly

سياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا الأسباب والتداعيات

فاطمة فرج محمد غميص *

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بني وليد ، بني وليد ، ليبيا

Received: 24-09-2025	Accepted: 28-10-2025	Published: 10-11-2025
		
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا، من خلال استكشاف الأسباب التي دفعت الدولة لاقتراح هذه السياسة، وتقييم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تنفيذها. يعتمد البحث على تحليل البيانات الاقتصادية والتقارير الحكومية والدراسات السابقة حول دعم الطاقة، مع التركيز على أثر الدعم على الميزانية العامة والاقتصاد المحلي.

وأظهرت النتائج أن الدعم السخي للمحروقات يثقل الميزانية العامة ويؤدي إلى هدر الموارد واستغلالها من قبل فئات غير مستهدفة، كما يشجع على تهريب الوقود إلى الدول المجاورة ويزيد العبء على الاقتصاد المحلي. كما أن أي تعديل في سياسة الدعم يجب أن يصاحبه إصلاحات في نظام سعر الصرف لضمان فعالية الإجراءات وتقليل آثار التضخم.

وتوصي الدراسة بتبني تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر احتياجاً، وزيادة الشفافية والتواصل مع الجمهور، وتحفيز الاستثمار المحلي في قطاع الطاقة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار على الأسر الضعيفة.

الكلمات الدالة: سياسة ، التحولات الاقتصادية ، رفع الدعم ، ليبيا ، المحروقات.

Abstract

This study aims to analyze Libya's fuel subsidy removal policy by exploring the reasons behind the government's proposal and assessing its economic and social repercussions. The research relies on an analysis of economic data, government reports, and previous studies on energy subsidies, focusing on their impact on the public budget and the local economy.

The findings indicate that generous fuel subsidies burden the public budget, lead to resource waste and exploitation by unintended beneficiaries, encourage fuel smuggling to neighboring countries, and

further strain the local economy. Any modification to the subsidy policy must be accompanied by exchange rate reforms to ensure the effectiveness of the measures and mitigate the effects of inflation. The study recommends converting in-kind subsidies into direct cash transfers for the most vulnerable groups, increasing transparency and communication with the public, stimulating local investment in the energy sector, and expanding social protection programs to mitigate the impact of rising prices on vulnerable households.

Keywords: Politics, economic transformations, lifting subsidies, Libya, hydrocarbons.

المقدمة:

تُعد سياسة الدعم من القضايا الاقتصادية والاجتماعية البالغة الأهمية في العالم المعاصر، لما تمثله من أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين. وقد تبنت معظم الحكومات، ولا سيما في الدول النامية، سياسات دعم تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال دعم السلع والخدمات الأساسية كالغذاء، والطاقة، والصحة، والتعليم. إلا أن هذه السياسات، رغم ما تحقّقه من مكاسب اجتماعية، أفرزت العديد من التحديات المرتبطة بالكفاءة الاقتصادية وسوء توجيه الموارد، خصوصاً في ظل تزايد الضغوط على المالية العامة. ويُعد دعم المحروقات من أكثر أشكال الدعم تكلفة، إذ يستنزف نسبة كبيرة من الموازنة الحكومية، ويحد من قدرة الدولة على توجيه الإنفاق نحو القطاعات التنموية المنتجة.

وفي هذا السياق، برزت في ليبيا خلال السنوات الأخيرة قضية رفع الدعم عن المحروقات كأحد أبرز الموضوعات المطروحة للنقاش بين الاقتصاديين وصُنّاع القرار. وقد جاءت هذه الدعوات استجابةً لتفاقم أعباء الدعم على الموازنة العامة، وارتفاع معدلات الهدر، وانتشار التهريب وضعف العدالة في استفادة الفئات المستهدفة.

مشكلة الدراسة

تُشكّل سياسة دعم المحروقات في ليبيا عبئاً متزايداً على الموازنة العامة، إذ يعد سعر الوقود منخفضاً جداً مقارنة بالدول الأخرى (0.15 دينار لـ لتر البنزين)، مما أدى إلى انتشار تهريب الوقود واستنزاف الموارد العامة. ومع أن الهدف من الدعم هو حماية المستهلك وتعزيز العدالة الاجتماعية، إلا أن استمرار هذه السياسة أسفر عن نتائج عكسية، أبرزها الهدر المالي وتشوه الأسعار وضعف الكفاءة الاقتصادية. وفي هذا السياق، تسعى الدولة إلى إعادة النظر في الدعم من خلال مقترح رفع الدعم عن المحروقات. وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد الأسباب والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت إلى تبني هذا التوجه في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة: -

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه

حيث تعتبر سياسة رفع الدعم عن المحروقات من المواضيع المطروحة على الساحة المحلية وأخذت جدلاً واسعاً ما بين مناهض ومساند لهذه السياسة.

أهداف الدراسة: -

تهدف هذه الدراسة إلى

1. تحليل الأسباب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية التي دفعت الدولة الليبية إلى اقتراح سياسة رفع الدعم عن المحروقات.
2. دراسة التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المترتبة على تطبيق هذه السياسة، بما في ذلك أثرها على الموازنة العامة ومستوى معيشة المواطنين.
3. تقييم مدى كفاءة الدعم الحالي للمحروقات وأثره على العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد في الاقتصاد الليبي.
4. مناقشة الخيارات والسياسات المقترحة لإصلاح منظومة الدعم بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

5. تقديم توصيات عملية لصانعي القرار تساعد في تحسين إدارة الدعم وتوجيه الموارد بشكل أكثر استدامة وفعالية.

فروض الدراسة:-

إلغاء الدعم عن المحروقات يزيد العبء على المواطنين وكذلك يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة

منهجية الدراسة:-

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الموضوعية: سياسة رفع الدعم عن المحروقات

المكانية: الاقتصاد الليبي

الزمانية 2021_2024

سبب اختيار الحدود الزمنية يعود لتحليل الأسباب التي دفعت الحكومة الليبية لاقتراح هذا القرار والتداعيات الاقتصادية المترتبة عليه.

أسباب اختيار الموضوع

يعود السبب لاختيار الموضوع إلى عدة أسباب أهمها

- الفضول العلمي والرغبة الحقيقية للباحثة في فهم هذه القضية المهمة والمؤثرة على الاقتصاد الوطني.
 - يعتبر من المواضيع المهمة الجوهرية على الصعيد المحلي والدولي.
 - اختيار موضوع سياسة رفع الدعم عن المحروقات يعود إلى الأهمية البالغة والتأثير العميق الذي تتركه هذه السياسة على الاقتصاد الليبي سواء بشكل إيجابي أو سلبي.
- تقسيمات الدراسة

المحور الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي

المحور الثاني: سياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا

أولاً: الأسباب التي دعت الدولة إلى اقتراح سياسة رفع الدعم عن المحروقات.

ثانياً: تداعيات سياسة رفع الدعم عن المحروقات على الدولة والمواطن.

المحور الأول

أولاً: الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي

ضلت سياسة الدعم الحكومي بأشكالها المختلفة تشكل بالنسبة للعديد من الدول السياسة المحورية التي تنتهجها هذه الدول قصد حماية الفقراء وتخفيف العبء على محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة تتلاءم مع القدرة الشرائية، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية.

لفهم موضوع الدعم الحكومي سنتناول في هذه الدراسة. الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي والذي سنقدم فيه مفهومها بشكل عام وسياسته في ليبيا وسنتناول كذلك سياسة رفع الدعم

أولاً: مفهوم الدعم الحكومي من وجهة نظر الاقتصاديين

عرفه CARL SHOUP على أنه "أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم في مقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو الشركة في القطاع الخاص من المجتمع، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف التيسير بالزيادة أو التخفيض، شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عام إنتاج بسعر أقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحر"¹

¹ حسين صيام، سياسة الدعم الأسعار دراسة على الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية، اطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 1983، ص11

وقد عرفه آخرون على أنه "مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو الهيئة عامة تتحقق عن طريقها منفعة لمن يتحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل تحويل فعلي أو شكل محتمل للأموال، كما في حال تقديم ضمان القروض، أو شكل تنازل عن جزء من إيرادات الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد دعم الأسعار والدخول"²

فيما ذهب آخرون في تعريفهم للدعم على أنه عبارة عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي يتحملها الدولة نيابة عن المواطنين فوق ما يدفعونه من سعر، أي هو الفرق بين ما يدفعه المواطن من سعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة، وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات.³

في حين عرفت المنظمة العالمية للتجارة (WTO) على أنه مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين مردوده أو شركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة عند مستوى منخفض تماشياً مع القدرة الشرائية للمواطن⁴

واعتبر صندوق النقد الدولي أن الدعم مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية وعلى أساس كميات أو قيم السلع والخدمات التي تقوم تلك المشروعات إنتاجها أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها⁵

وركزت وكالة الطاقة الدولية في تعريفها للدعم المواد الطاقوية والذي وصفته بأنه "أي إجراء حكومي يتعلق في المقام الأول بقطاع الطاقة والذي يخفض تكاليف إنتاج الطاقة، أو يرفع السعر يتلقاه المنتجون للطاقة، أو يخفض السعر الذي يدفعه المستهلك وهذا يعني أن فلسفة وكالة الطاقة الدولية في وجود الدعم هي كل إجراء يسمح بأن يكون سعر الطاقة في السوق المحلية أقل من السعر في السوق العالمية."⁶

وقد تبنت منظمة الأمم المتحدة تعريف الدعم على أنه "دفعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين أو المستهلكين، من أجل تحفيزهم على زيادة الإنتاج، أو لتشجيع على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة."⁷ ولقد عرفه البنك الدولي بأنه كل ما يتعلق بالإعانات المالية المنافع الاجتماعية الأخرى المنح ومختلف التحويلات غير القابلة للسداد، وكذلك الإعانات المقدمة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك منافع المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وفوائد الاجتماعية لأرباب العمل العينية و النقدية⁸ كما يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات أو النفقات الحكومية، فالمنح والإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً وعينا دون أن تحصل مقابلها على شيء من المستفيد منها⁹

ثانياً أنواع الدعم الحكومي:-

يمكن تقسيم أنواع الدعم على النحو التالي من حيث أثره على الموازنة العامة للدولة

1-الدعم المباشر

هو الإنفاق العام الذي يقوم بصورة واضحة وصريحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج وفق بند النفقات على عاتقها، وتكون لها مخصصات مالية مثل دعم السلعة الغذائية والتعليم.... الخ¹⁰

² أحمد حافظ الطائي، سياسة الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 40/2014، ص 65
³ زينب التوفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم في النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة 1990-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016، ص 10

⁴ WORLD TRADE ORGANIZATION ,Exploring the links between subsidies, trade and theWTO,World Trade Report 2006,p53

⁵ طارق محمد صفوت، إصلاح الدعم المواد البترولية(في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 50

⁶ Caucasus and central asi, analyzing energy subsidies in the countries of eastern Europe, organisation for economic co-operation and development, report_20 August 2013, page18

⁷ وائل محمود محمد حسين، أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة ماجستير التخطيط والتنمية، جامعة بنها مصر، 2015، ص 54

⁸ سي محمد كمال، تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلد دفاتر MECAS، العدد 2، ص 147

⁹ نجيب مهودر، الدعم الحكومي في فكر اقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 23، 2012، ص 252

2-الدعم الغير مباشر

هو عبارة عن الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها في السوق المحلية أي أنه عبارة عن إيرادات تتنازل عنها الدولة بغرض تقديمها كدعم للمنتجين أو المستهلكين، غير أنها لا تظهر في الموازنة¹¹. من حيث تقديمه للمستفيدين

1-الدعم النقدي

يقصد بالدعم النقدي "منح أصحاب الدخل الثابتة المحدودة إعانة مالية في شكل دفعات نقدية على أن تحجب هذه الإعانة على ذوي الدخل المرتفعة" ويعتقد انصار هذا الأسلوب انه من شأنه القضاء على ظاهرة تسرب الدعم¹²

2-الدعم العيني

هو عبارة عن تدخل الدولة لغرض تخفيض أسعار السلع والخدمات في السوق، هو أيضا ارتفاع في الدخل الحقيقية للأفراد، وتكون قيمة الاستفادة من الدعم العيني وفق كمية استهلاك الأفراد للسلع، وفي غالب الأحيان تكون السلع المدعومة ضرورية. هذا الدعم يعاب عليه استفادة الفئات الغنية أكثر من الفئات الفقيرة بسبب قدرة الأغنياء على الحصول على السلع المدعومة بكميات أكثر، وبالرغم من أن الهدف من الدعم هو استهداف الفئات الفقيرة محدود دخل¹³.

ضرورة الدعم وأهميته وأهدافه:

يمثل الدعم نوعا من الإعانات التي تمنحها الحكومات للمواطنين عن طريق عرض وإتاحة بعض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية لها، سواء كانت التكلفة هي تكلفة إنتاجها، أو استيرادها، أو سعر تصديرها للخارج¹⁴.

كما تتمثل أهداف الدعم الحكومي في ما يلي¹⁵

- الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعار ودعم الإنتاج والمنتجين.
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخل.
- تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانيا: مفهوم دعم المحروقات

قد حددت بعض الوكالات الدولية كالبنك الدولي والمنظمة الطاقة الدولية حجم الدعم بالفرق فيما بين أسعار المحلية والدولية للطاقة، حيث عرفته منظمة الطاقة الدولية "بأنه أي إجراء حكومي يخفض تكلفة إنتاج الطاقة، ويزيد السعر الذي يتلقاه منتج طاقة"¹⁶، في حين حددته منظمة الأوبك "بأنه السعر المرجعي الذي يمكن الإسناد إليه، وهو تكلفة استخراج الطاقة المحلية. حيث يعكس السعر هنا التكاليف الحدية بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة، والتي تعكس مقدار التضحية التي تتحملها الأجيال المستقبلية من هذا المورد"¹⁷

آلية تمويل دعم المحروقات

آلية تمويل دعم الطاقة تعتمد على ما إذا كان البلد مصدراً صافياً أو مستورداً صافياً للمنتجات البترولية، وكذلك على تنظيم قطاع الطاقة، وهيكل ملكية أصول الطاقة، وشبكة توزيع الغاز والمنتجات البترولية في الدولة، بالإضافة إلى الوضع المالي للدولة. يمكن تقديم الدعم بطريقتين: إما نقداً من الدولة إلى المنتجين أو

¹⁰ دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسبير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2024، ص23

¹¹ نسرین محمد عرفه، 2021/2020، دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي، ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، ص21-31

¹² ناصر علي غريبي، سياسة الدعم اثارها على المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1980-2000، رسالة ماجستير في الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص40

¹³ لطفي محمد كمال عبد المنعم، الاقتصادية الكلية لتحرير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص21.

¹⁴ الفقر في مصر، البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، 1996.

¹⁵ البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلد نور للدراسات الاقتصادية، جامعة أفلو، لاغواط، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص62.

¹⁶ Lessons Drawn from Reforms of Energy Subsidies, World Economic Forum, 2013, p 2

¹⁷ World Energy Outlook 2010, International Energy Agency, IEA, Paris, 2010, P570

المستهلكين، أو عبر خفض أسعار الطاقة عن تكاليف الإنتاج، حيث يتم تمويل الفارق من الميزانية العامة للدولة، وفي هذه الحالة قد تضطر الدولة إلى خفض إنفاقها في مجالات أخرى، أو زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أو اللجوء إلى الاستدانة من السوق الوطنية أو الدولية.

في الدول المصدرة للبترول، قد تطالب الدولة الشركات المنتجة ببيع النفط بسعر أعلى من تكاليف الإنتاج ولكن أقل من السعر العالمي. هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى خفض أرباح الشركات المنتجة وخسارة الدولة لجزء من العائدات التي يمكن استخدامها في تقليل عجز الموازنة أو زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية مثل البنية التحتية أو التعليم أو الصحة، أو حتى في خفض معدلات الضرائب، ويعتبر هذا خفض في الأسعار شكلاً من أشكال الدعم الضمني، الذي يصعب تحديد حجمه أو تكلفته المباشرة وغير المباشرة، وكذلك تحديد المستفيدين الفعليين منه، مما يجعل من الصعب على الحكومات تنفيذ إصلاحات في أسعار الطاقة.¹⁸

ثالثاً: سياسة إلغاء دعم المحروقات

من خلال إلغاء الدعم تسعى الحكومات إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتشجيع الاستخدام الرشيد للطاقة، وتعزيز الاستدامة المالية. ومع ذلك تواجه هذه الخطوة تحديات اجتماعية واقتصادية مما يتطلب اتخاذ استراتيجيات متوازنة للتخفيف من تأثيراتها على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

وإلغاء دعم المحروقات أو إصلاحات الدعم الحكومي للطاقة سياسة تقوم فيها الحكومة بتقليل أو إلغاء الدعم المالي الذي تقدمه لتخفيض أسعار المحروقات مثل البنزين والديزل للمستهلكين، والهدف الأساسي من هذه السياسة هو تقليل العبء المالي على الميزانية العامة للدولة، حيث يشكل دعم المحروقات جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي.

ويعتبر إصلاح دعم الطاقة توجهاً عالمياً لا يقتصر على الدول النامية فقط، وإنما يمتد أيضاً للدول المتقدمة والتي أعلنت من خلال قمة مجموعة العشرين المنعقدة في عام 2009 م عن تعهد دول المجموعة إلغاء كافة أشكال الدعم غير الكفء للأسعار الوقود الأحفوري.¹⁹

وإلغاء الدعم الحكومي للطاقة أو الخدمات الأخرى هو قرار قد يحدث تأثيرات واسعة على الاقتصاد والمجتمع، تتراوح بين الإيجابية والسلبية وذلك بحسب كيفية تنفيذه والظروف المحيطة به.

إيجابيات إلغاء الدعم

- 1- تحسين الوضع المالي للدولة :- إلغاء الدعم سيؤدي إلى حصول الدولة على المزيد من الأموال في ميزانيتها مما يمكنها من إعادة توجيه الموارد في مجالات أخرى مثل التعليم والصحة²⁰
- 2- مكافحة التهريب يساهم في تقليل ظاهرة تهريب المحروقات إلى الدول المجاورة²¹
- 3- تحسين الكفاءة الاقتصادية :- إلغاء التشوهات السعرية الناتجة عن الدعم وتحسين حوافز العمل وزيادة الكفاءة الاقتصادية وكذلك توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر إنتاجية بدلاً من القطاعات كثيفة استهلاك الطاقة²²
- 4- تحسين العدالة الاجتماعية :- الأسر الأكثر ثراءً تستفيد أكثر من الدعم لأنها تستهلك كميات أكبر من الطاقة إلغاء الدعم سيساعد في إعادة توزيع الدخل إذا اقترن بشبكة للامان الاجتماعي جيدة التصميم زيادة في الإنفاق لصالح الفقراء.²³

¹⁸ Bassam Fattouh, Laura El-Katiri, Energy Subsidies in the Arab World, United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States Arab Human Development Report , Research Paper Series, 2012, p16-18

¹⁹ the scope of fossil-fuel subsidies in 2009 and a roadmap for phasing out fossil-fuel subsidies, iea, oecd, and world bank joint report, 11-12 november 2010, p 22.

²⁰ الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا (دراسة تطبيقية على مدينة)، يونس الطيب ابوشيبية، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، العدد 9، 2024

²¹ رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا.. هل هو بداية الإصلاح؟ - سكاى نيوز عربي، 2021.

²² أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب، شيما حجاج، مقالة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2020، https://jpsa.journals.ekb.eg/article_131191.html

²³ دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دروس مستفادة للإصلاح، مارس 2014، صندوق النقد الدولي.

5- المساعدة في الحفاظ على البيئة :- دعم الطاقة يضر بالبيئة لأنه يشجع الاستهلاك المسرف للطاقة وإلغاء الدعم سيساعد في الحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات الضارة²⁴.
سلبيات إلغاء الدعم :-

- يمكن أن يسبب عدة مخاطر اجتماعية واقتصادية متعددة منها:
- 1- زيادة الفقر :- قد يؤدي رفع الدعم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يؤثر بشكل سلبي على الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على الطاقة في حياتها اليومية²⁵.
 - 2- الاضطرابات الاجتماعية :- قد ينجم عن هذه السياسات احتجاجات شعبية، كما حدث في بعض الدول ، حيث تزداد المخاوف من عدم قدرة الحكومة على إدارة الأزمات²⁶.
 - 3- تأثيرات سلبية على الإنتاجية :- قد يؤدي رفع الدعم إلى تراجع في الإنتاجية والعمالة، بالإضافة إلى الضغط على الخدمات العامة مثل النقل²⁷.
 - 4- زيادة التضخم :- قد يؤدي رفع الدعم إلى ارتفاع أسعار الطاقة، مما يساهم في زيادة التضخم ويؤثر سلباً على القوة الشرائية للأسر، خاصة ذات الدخل المنخفض²⁸.
- قد تؤدي السياسات غير المدروسة إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية مما يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي.

المحور الثاني: سياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا أولاً: تقييم واقع الدعم الحكومي للمحروقات في ليبيا

سياسة الدعم الحكومي للمحروقات في ليبيا تُعد جزءاً رئيسياً من السياسات الاقتصادية للدولة تهدف هذه السياسة إلى تخفيف العبء المالي على المواطنين وتعزيز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك تواجه سياسة الدعم تحديات كبيرة تؤثر على فعاليتها.

بدأت الدولة الليبية سياسة دعم المحروقات منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتحديدًا منذ عام 1971، ورغم أنها كانت تُعتبر ضرورية في ذلك الوقت، إلا أن الفعالية طويلة الأمد لهذه السياسة أصبحت موضع تساؤل. تُظهر البيانات أن فاتورة الدعم الحكومي في ليبيا شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال العقود الماضية خاصة فيما يتعلق بدعم الوقود.

ففي عام 1995 كانت فاتورة الدعم تبلغ حوالي 234 مليون دينار، وارتفعت إلى 404 مليون دينار بحلول عام 2000، وبين عامي (2002-2012) أنفقت ليبيا أكثر من 50 مليار دولار على دعم الوقود مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكلفة الدعم من 2% إلى حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي²⁹. أما في السنوات اللاحقة (2016-2019)، فقد استقرت فاتورة الدعم حول 5 مليارات دينار سنوياً عند مقارنة هذه الأرقام بما كانت عليه فاتورة الدعم في عام 2000، يمكن ملاحظة تضاعف التكلفة بأكثر من عشر مرات خلال أقل من 15 عاماً. وهذا يشير إلى استنزاف كبير ومستمر لموارد البلاد دون وجود سقف أو مقياس واضح للحد من هذه النفقات³⁰.

منذ نوفمبر عام 2021 باب دعم المحروقات لم يعد يُضمّن في بيان الإيراد والإنفاق العام – حيث تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بخصم قيمتها مباشرة من مبيعات النفط – حسب تقديرات ديوان المحاسبة لعام 2022 قد كلف الخزنة العامة حوالي 83 مليار دينار ما يعني وجود ما يعادل 67% من مجمل الانفاق العام غير مفسح عنه. إن فاتورة دعم الوقود في ارتفاع مستمر منذ فترة طويلة من الزمن حيث تشكل نسبة دعم وقود

²⁴ صندوق النقد الدولي وإنهاء دعم الطاقة في مصر، أسامة دياب، ، Transnational Institute <https://www.tni.org/en/article/the-imf-and-ending-energy-subsidies-in-egypt?translation=ar>

²⁵ ما علاقة صندوق النقد برفع الدعم عن الوقود؟ ، بوابة الوسط، <https://alwasat.ly/news/libya/429544>

²⁶ دراسة لخبير نفطي ليبي: إلغاء دعم الوقود.. الفوائد والخسائر ، بوابة الوسط، <https://alwasat.ly>

²⁷ صندوق النقد الدولي وإنهاء دعم الطاقة في مصر ، مرجع سابق

²⁸ رفع الدعم الحكومي عن الطاقة وأثاره الاقتصادية، البيان <https://www.bayancenter.org/2016/12/2660>

²⁹ دعم المحروقات في ليبيا بين هدر الموارد بدائل الإصلاح، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، العدد السادس، 2024

³⁰ مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 60، الربع الرابع.

السيارات (البنزين) 40% تقريباً من قيمة الدعم، وتتجاوز حصة الشركة العامة للكهرباء نسبة 20% بحدود 750 مليون دينار، ونسبة 30% تقريباً يتم تهريبها خارج حدود البلاد. أما نسبة استيراد الوقود من الخارج فبلغت 80% تقريباً في حين أن نسبة الوقود المحلي لم تتجاوز 20% تقريباً مما سبب ضغطاً على ميزان المدفوعات، وتمثل له ذلك زيادة الإنفاق من النقد الأجنبي لتوريد الوقود.³¹ وحسب تصنيف موقع “غلوبال بترول برايس” ليبيا في المرتبة الثانية في قائمة الدول الأرخص في أسعار البنزين بعد إيران حيث يباع اللتر الواحد منه بما يقدر بـ 0.031 دولار أمريكي³². يمثل دعم الطاقة الجزء الأكبر من مخصصات الدعم في ليبيا، وهذا التوزيع غير الفعال وغير العادل لموارد الدولة يضع عبئاً كبيراً على ميزانية الحكومة ويؤدي إلى نتائج سلبية على المدى الطويل.

وفي الواقع لم يعد دعم المحروقات موجود في معظم المناطق الجغرافية في ليبيا، حيث وصل سعر البنزين إلى أرقام قياسية في جنوب الدولة ولم يعد متاح بالسعر المدعوم إلا في بعض مدن الساحل الليبي.

جدول رقم (1) الدعم الحكومي للمحروقات ونسبته من النفقات في الموازنة العامة في ليبيا

السنة	دعم المحروقات	إجمالي النفقات في الموازنة العامة	نسبة الدعم إلى إجمالي النفقات
2011	3,533.5	23,366.5	15.12
2012	4,425.5	53,941.6	8.20
2013	6,786.7	65,283.5	10.40
2014	9,360.0	43,814.2	21.36
2015	6,194.0	36,014.9	17.20
2016	3,986.0	28,787.9	13.85
2017	4,200.0	32,692.0	12.85
2018	4,370.0	39,286.4	11.12
2019	4,200.0	45,813.0	9.17
2020	3,400.0	37,310.0	9.11
2021	9,973.3	85,775.9	11.63
2022	4,990.0	127,874.5	3.9
2023	0.0	125,726.4	-

الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات النشرات الاقتصادية للمصرف ليبيا المركزي لا يشمل باب دعم المحروقات في عام 2023 حيث تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بخصم قيمتها عن طريق المبادلة

تعكس البيانات المتعلقة بالدعم الحكومي للمحروقات ونسبته من إجمالي النفقات في الموازنة العامة في ليبيا على مدى السنوات من 2011 إلى 2023 بعض الاتجاهات والتحديات المهمة:

1- تقلبات كبيرة في نسبة الدعم: نلاحظ أن نسبة الدعم إلى إجمالي النفقات في الموازنة العامة تتغير بشكل كبير من سنة إلى أخرى. في عام 2014 ارتفعت النسبة بشكل حاد إلى 21.36% مما يشير إلى ضغط كبير على الموازنة في تلك السنة، وعلى النقيض انخفضت النسبة بشكل كبير في عام 2022 إلى 3.9% وهو أدنى مستوى خلال الفترة. (حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي)

2- ارتفاع في الدعم خلال بعض السنوات الحرجة: شهدت ليبيا خلال الفترة 2011-2015 اضطرابات سياسية وأمنية مما أثر على الاقتصاد بشكل عام، وارتفاع نسبة الدعم في بعض السنوات (مثل 2014) قد يكون مرتبطاً بمحاولة الحكومة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم الوقود.

³¹ الصالون الاقتصادي، سياسة الدعم المحروقات في ليبيا.. المشكلة وآفاق الحل، مقالات اقتصادية، موقع اصدى الاقتصادي، 2020.

³² تقرير دولي، بوابة جريده الوسط الإلكترونية، يناير، 2024

3- اتجاه نحو الاستقرار في السنوات الأخيرة: خلال الفترة من 2018 إلى 2020 نلاحظ استقراراً نسبياً في نسبة الدعم إلى إجمالي النفقات (بين 9% و 11%)

بشكل عام تبرز هذه البيانات الحاجة الملحة إلى تبني سياسات واضحة وفعالة لإدارة دعم المحروقات في ليبيا بما يتوافق مع التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد، نظراً لما يشكله هذا الدعم من عبء ثقل على الموازنة العامة للدولة.

ثانياً: مقترح سياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا
بعد صدور قرار رقم 7 لسنة 2021 بشأن تشكيل لجنة وزارية لوضع مقترح لرفع الدعم عن المحروقات واستبداله بالدعم النقدي، والذي صدر عن رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ 20 مارس 2021، أصبح من الضروري فهم الأسباب التي دفعت إلى هذا المقترح وكذلك دراسة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لهذه الخطوة.

ومن ثم اقتراح خطة عمل لصانعي السياسات مستندة إلى الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى. الأسباب التي دعت الدولة إلى اقتراح سياسة رفع الدعم عن المحروقات:-

دعم الوقود في العديد من الدول العربية هو جزء كبير من الإنفاق الحكومي، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار أسعار الوقود المحلية عند مستويات منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية. على الرغم من أن الهدف المعلن من دعم الوقود هو حماية المستهلكين، خصوصاً الفئات الفقيرة والهشة، من تقلبات الأسعار العالمية، فإن هذا الدعم غالباً ما يفشل في تحقيق أهدافه لأسباب كثيرة منها:-

1- الخلل في الموازنة العامة

دعم المحروقات له تأثير كبير على الموازنة العامة في ليبيا حيث يعد واحداً من أكبر البنود الإنفاقية في الموازنة، وبالتالي يستنزف جزءاً كبيراً من الموارد المالية للدولة ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة استهلاك الوقود المحلي حيث يرتفع حجم الدعم المطلوب مما يضع ضغطاً إضافياً على الموازنة العامة. ويتسبب في تقليل الموارد المتاحة للاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والرعاية الصحية ويزيد من عجز الموازنة.

فتعتبر فاتورة دعم المحروقات هي الأكبر على الإطلاق من بين كل أنواع النفقات الأخرى للدولة، حيث وصلت قيمة دعم المحروقات خلال العام 2022م إلى ما قيمته 83 مليار دينار أي ما يعادل 17.2 مليار دولار حسب تقرير ديوان المحاسبة الليبي .

وتختلف هذه البيانات بشكل كبير عن الأرقام التي تصدرها وزارة المالية أو المصرف المركزي³³ التي سبق ذكرها، والجدول التالي يوضح ذلك

البيان	التكلفة (دينار الليبي)	التكلفة (دولار)
الوقود المورد من الخارج عن طريق المبادلة	42,671,075,784	8,836,786,735
الوقود المنتج محلياً عن طريق تكرير النفط الخام في المصافي المحلية	19,119,293,202	3,959,429,507
النفط الخام لتشغيل محطة كهرباء اوباري	1,957,829,275	405,448,409
الغاز الطبيعي المستهلك محلياً لتشغيل محطة الكهرباء	19,203,468,608	3,976,861,458
الإجمالي	82,951,666,869	17,178,526,109

المصدر:- تقرير ديوان المحاسبة 2020

³³ سياسة دعم المحروقات ، ديوان المحاسبة الليبي التقرير العام 2022 م، ص37

بلغ إجمالي قيمة المحروقات الموردة من الخارج خلال العام 2022 نحو 8.8 مليار دولار، ما يعادل 42.6 مليار دينار وهي تمثل عمليات المبادلة نظير النفط الخام و المشتقات الأخرى بالإضافة إلى تكلفة النفط المحول للتكرير بهدف إنتاج محروقات توجه معظمها إلى لسوق المحلي والبالغة نحو 3.98 مليار دولار وفق متوسط أسعار بيع المؤسسة الوطنية للنفط وهو ما يعادل 19.1 مليار دينار كما يشير الجدول السابق .

2- الفساد المالي

وفقاً لتقارير منظمة الشفافية، تُعد ليبيا واحدة من أكثر الدول انتشاراً للفساد، حيث احتلت المرتبة 170 من بين 180 دولة في تقرير عام 2023. يمكن ملاحظة ذلك في جميع مؤسسات الدولة، مما يجعل الفساد أحد أبرز معوقات التنمية في ليبيا، وقد أدى هذا الوضع إلى أن يصبح الاستثمار في البلاد عبئاً كبيراً على خزينة الدولة دون تحقيق أي نتائج تذكر.

أشار ديوان المحاسبة إلى أن "الحقيقة التي يتغاضى عنها الكثيرون هي أن مستوى الفساد في المجتمع قد بلغ 86%، مما يستدعي أولاً الاعتراف بأنه متجذر في العقول والأفكار، وأصبح جزءاً من الثقافة العامة وسلوكاً يومياً تمارسه غالبية قطاعات المجتمع سواء في القطاع العام أو الخاص."

و لم تقتصر حالات الاعتداء على المال العام في البلاد على تبديد السلع التموينية وتزوير المستندات أو تفشي الفساد في القطاع المصرفي، بل تمددت رقعة الفساد لتشمل قطاع النفط وسرقته، الذي يُعد مصدر رزق الليبيين وثروتهم الأساسية وتهريبه إلى الخارج وغسل أمواله بطرق مختلفة.

وأوضح رئيس ديوان المحاسبة إن "الديوان يعمل على محاصرة الفساد في ليبيا عبر مراقبة بند المرتبات العامة والاعتمادات المستندية وجباية الإيرادات واجبة التحصيل، ومنع استغلال الوظيفة العامة".

الجدول/ مؤشر مدركات الفساد والنزاهة في ليبيا خلال عدة سنوات

السنة	مؤشر الفساد	مؤشر النزاهة
2019	180/168	18
2020	180/173	17
2021	180/171	17
2022	180/171	17
2023	180/170	18

*الدول الأعلى نزاهة وأكثر شفافية = (100) و (0) الدول الأقل نزاهة و شفافية

المصدر/ تقارير منظمة الشفافية الدولية 2023-2019

والجدول السابق يعرض تصنيف ليبيا في مؤشر مدركات الفساد والنزاهة وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة من 2019 إلى 2023. يمكن ملاحظة أن ليبيا تسجل مراتب متدنية جداً في التصنيف العالمي لمؤشر الفساد، حيث تتراوح بين المرتبة 168 و 173 من بين 180 دولة، مما يشير إلى انتشار الفساد بشكل كبير. أما فيما يتعلق بمؤشر النزاهة، فقد ظلت القيم منخفضة، تراوحت بين 17 و 18، وهو ما يعكس تدني مستوى النزاهة وغياب الشفافية في البلاد.

أن الوضع في ليبيا ظل ثابتاً إلى حد كبير من حيث الفساد والنزاهة، مع عدم وجود تحسن ملموس على مدار السنوات الخمس الماضية، وتُظهر هذه المؤشرات أن ليبيا تواجه تحديات كبيرة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية مما يؤثر سلباً على التنمية والاستثمار في البلاد.

3- التهريب

تتجاوز كميات الوقود التي تشتريها وتوزعها المؤسسة الوطنية للنفط بشكل كبير الاحتياجات الفعلية للاستهلاك داخل ليبيا، و يعود هذا الفرق إلى عمليات تهريب الوقود التي تُحوّل من خلالها كميات كبيرة من

الوقود المستورد والمحلي بشكل غير قانوني إلى الدول المجاورة³⁴. تقوم شبكات غير رسمية بتحويل مليارات الدولارات من عائدات الوقود بشكل غير قانوني باستخدام تقنيات متنوعة. قضية تهريب ثروات ليبيا بدأت تبرز على السطح منذ عام 2011 بعد أن قسمت البلاد بين حكومتين، واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، الأمر الذي فتح الباب أمام شبكات التهريب لاستغلال ثروات البلاد ونقلها عبر البر والبحر إلى الخارج لبيعها بأضعاف سعرها المدعوم مستفيدة من فارق العملة. ويتم استيراد الوقود إلى ليبيا من دول مثل إيطاليا، اليونان، تركيا، وأذربيجان، ويدخل عبر خمس نقاط رسمية تشمل: الزاوية، طرابلس، مصراتة، بنغازي، ومرسى الحريقة. من هذه النقاط، يُعاد توجيه جزء كبير من الوقود بشكل غير قانوني إلى السوق الموازية، حيث يُباع بسعر أعلى بكثير من السعر المدعوم رسمياً البالغ 0.15 دينار ليبي للتر (ما يعادل 0.03 دولار).

فالمشكلة الرئيسية التي تواجه ليبيا هي التفاوت الكبير في أسعار البنزين مقارنة بدول الجوار مما يؤدي إلى زيادة نشاط التهريب، حيث يستفيد المهربون من هذا الفارق الكبير في الأسعار لتحقيق أرباح غير مشروعة. وأصبح تهريب الوقود وسيلة للثراء في ليبيا، البلد الذي يعاني من فوضى أمنية وصراعات سياسية وعسكرية مستمرة، وفي فبراير 2024، نشرت وكالة بلومبيرغ الأمريكية تحقيقاً أفاد بأن حوالي 40% من الوقود المستورد إلى ليبيا يتم تهريبه من خلال التجارة غير المشروعة، مما يؤدي إلى خسائر مالية تصل إلى خمسة مليارات دولار سنوياً، وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الوكالة تستند إلى أسعار البيع وليس تكلفة الاستيراد. حيث يتم بيع بعض كميات الوقود المهرب لتحقيق أرباح داخل ليبيا وتصدير الباقي بشكل غير قانوني إلى دول مثل السودان، تشاد، النيجر، تونس، ألبانيا، وتركيا. ويعتمد نقل الوقود إلى هذه الأسواق على الظروف الجغرافية، ويستخدم في ذلك السفن، شاحنات الصحاري أو المركبات الصغيرة. وقال رئيس ديوان المحاسبة الليبي، خالد شكشك، في حوار مع «بلومبرغ» إن برنامج دعم الوقود توسع خلال السنوات السابقة في ليبيا، وقفز إلى 62 مليار دينار (12.8 مليار دولار) في السنة المالية 2022، من 36 مليار دينار في العام 2021، وهو ما يمثل نصف الموازنة العامة³⁵.

تداعيات اقتراح سياسة رفع الدعم عن المحروقات على الدولة والمواطن:

1- تداعياته على الدولة

رفع الدعم عن المحروقات يمكن أن يحمل فوائد اقتصادية مهمة للدولة:

• تحسين الميزانية العامة:

رفع الدعم يساهم في تقليل العجز المالي الذي تواجهه الدولة، حيث يمثل دعم المحروقات الحالي عبئاً مالياً كبيراً على الحكومة.³⁶ الأموال التي كانت تُنفق على دعم الوقود يمكن إعادة توجيهها لتحسين الوضع المالي للدولة.

• إعادة تخصيص الموارد:

تحرير الأموال من دعم الوقود يتيح استخدامها في تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يساهم في رفع جودة الحياة للمواطنين. يمكن توجيه هذه الأموال نحو مشاريع تنموية تُعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل جديدة.

• تحفيز النمو الاقتصادي:

تحسين الميزانية العامة قد يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ تعتبر الميزانية المستقرة عامل جذب للاستثمارات.

³⁴ تيم ايتون، "ليبيا: غنى بالنفط وتسرب وقود"، تشاتام هاوس، 2019

³⁵ «بلومبرغ» تكشف حجم تجارة تهريب الوقود المدعوم في ليبيا، بوابة الوسط، فبراير 2024 .

³⁶ العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر (دراسة تطبيقية 1980-2006) رانيا رمضان معوض، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص88.

- **إعادة تخصيص الموارد:** يمكن أن يدعم قطاعات اقتصادية أخرى مثل الزراعة والصناعة، مما يعزز التنوع الاقتصادي في البلاد.
- **تعزيز الاستدامة المالية:** تقليل الدعم قد يشجع على البحث عن مصادر طاقة بديلة، مما يدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل. التركيز على تحسين الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية يعزز كفاءة الإنفاق الحكومي.
- **تقليل الفساد المرتبط بتهريب الوقود**³⁷ تقليل الفجوة السعرية فعندما يتم رفع الدعم، تقل الفروق بين أسعار الوقود المدعوم وغير المدعوم، مما يقلل من الحوافز للتهريب.
- يمكن أن يؤدي رفع الدعم إلى تحسين الشفافية في سوق الوقود، حيث يتمكن المواطنون من رؤية الأسعار الحقيقية والتعامل مع شركات الوقود بشكل أكثر وضوحًا.
- 2- تداعياته على المواطن** رفع الدعم عن الوقود يثير قلقًا كبيرًا بشأن تأثيراته السلبية على المواطنين، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود.
- **زيادة تكاليف الإنتاج:** تعتمد معظم القطاعات الإنتاجية بشكل كبير على الوقود، مما يعني أن أي ارتفاع في تكاليف الوقود سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا سيجبر الشركات على تمرير هذه التكاليف إلى المستهلكين، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.³⁸
- **ارتفاع تكاليف النقل:** مع رفع الدعم، ستزداد أسعار الوقود بشكل ملحوظ، مما سيؤدي إلى زيادة تكاليف النقل. هذا الارتفاع سيؤثر على أسعار السلع المنقولة، سواء كانت مواد غذائية أو سلع استهلاكية.
- **زيادة الأسعار:** من المتوقع أن يؤدي إلغاء الدعم إلى ارتفاع أسعار الوقود، مما سيؤثر سلبًا على أسعار السلع الأساسية.³⁹
- **معاناة الفئات الضعيفة:** أن هذا القرار قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وزيادة معدلات الفقر، والتهميش الاجتماعي الذي بدوره يؤثر على ارتفاع معدل الجريمة وزيادة عدم الاستقرار الأمني والسياسي.⁴⁰
- **زيادة الأعباء المالية:** يرى الخبراء أن رفع الدعم قد يزيد من الأعباء المالية على المواطنين في ظل ظروف اقتصادية صعبة، مثل ارتفاع معدلات البطالة وزيادة تكاليف المعيشة.
- **تضخم الأسعار:** ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، مما يزيد من الأعباء المالية على المواطنين.
- **تآكل القوة الشرائية:** مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ستتخفف القوة الشرائية للمواطنين، مما سيجعل من الصعب عليهم تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- **تأثيره على الاستهلاك:** مع تآكل القوة الشرائية، قد يتراجع الاستهلاك، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي بشكل عام.⁴¹
- **ردود الفعل الشعبية:** قد يؤدي رفع الدعم إلى احتجاجات شعبية واضطرابات، خاصة إذا لم يتم توفير بدائل دعم للفئات الضعيفة.

ثانياً: اقتراح خطة عمل لصانعي السياسات مستندة إلى الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى عند اقتراح خطة عمل لصانعي السياسات في ليبيا لرفع الدعم عن المحروقات، يجب الاستفادة من تجارب

³⁷ احمد الغرياني، رفع الدعم عن المحروقات (الدعوى والتداعيات)، فبراير 2024

https://alash.ly/en/research/2?t&utm_source=perplexity

³⁸ سجاد نشمي، رفع الدعم الحكومي عن الطاقة وأثاره الاقتصادية، مقالات، مركز البنيان للدراسات والتخطيط، ديسمبر 2016

³⁹ كيف يؤثر ارتفاع أسعار الوقود على ميزانيتك الشخصية؟، سكاي نيوز عربية، ابوظبي، نوفمبر 2023

⁴⁰ بعد التأجيل لسنوات.. هل ترفع حكومة الوحدة الوطنية الدعم عن الوقود في ليبيا؟، الجزيرة نت، اقتصاد، ليبيا، يناير 2024

⁴¹ اصلاح دعم الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، يناير 2013، ص 26

الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي أو تواجه ظروفًا مشابهة للاقتصاد الليبي، مثل الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز والضغوط الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يلي خطة عمل مبنية على هذه التجارب:

1- التدرج في رفع الدعم:⁴²

اعتمدت دول مثل الجزائر والسعودية نهجًا تدريجيًا لرفع الدعم عن الوقود لتقليل الصدمة على المواطنين. ويمكن تطبيق هذا السياسة في ليبيا على مدى عدة سنوات مع تحديد جدول زمني واضح. يجب أن يكون التدرج مرتبًا بما يكفي لتعديل الخطة بناءً على ردود الفعل الاقتصادية والاجتماعية.

2- تحويل الدعم إلى برامج نقدية مباشرة:⁴³

نجحت إيران في استبدال دعم الوقود بمدفوعات نقدية مباشرة للمواطنين، مما أدى إلى تحسين استهداف الدعم وتقليل الهدر.

يمكن لأصحاب القرار تخصيص التحويلات النقدية للأسر ذات الدخل المنخفض لتعويضهم عن ارتفاع أسعار الوقود، مع ضمان بناء نظام شفاف لتحديد المستفيدين بشكل عادل وفعال.

3- تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة:⁴⁴

بدأت دول الخليج مثل الإمارات والسعودية في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري عن طريق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

يمكن تحفيز الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح، بالإضافة إلى تشجيع تحسين كفاءة الطاقة عبر حوافز للشركات والأفراد لتقليل استهلاك الوقود في ليبيا.

4- التعامل مع الآثار التضخمية:⁴⁵

العديد من الدول الريعية، مثل الجزائر، واجهت آثارًا تضخمية بعد رفع الدعم، مما يتطلب سياسات مرافقة لتخفيف تلك الآثار مثل مراقبة الأسعار، وزيادة الرواتب لموظفي القطاع العام، وتقديم حوافز للشركات للحفاظ على استقرار الأسعار.

5- إصلاح قطاع الطاقة المحلي:⁴⁶

السعودية بدأت في تحرير قطاع الطاقة من خلال فتح المجال أمام الشركات الخاصة لتحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

اذ يمكن للحكومة إصلاح قطاع الطاقة عبر تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد الطاقية.

6- إصلاح النظام المالي وزيادة التنوع الاقتصادي:⁴⁷

قامت الكويت والإمارات في تنويع اقتصاداتها لتقليل الاعتماد على عائدات النفط، وهو ما يساعد في تقليل التأثير بتقلبات أسعار النفط العالمية. وينبغي على ليبيا تعزيز الجهود لتنويع الاقتصاد، من خلال تشجيع قطاعات مثل السياحة، الزراعة، والخدمات، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

7- التخفيف من الاحتجاجات الشعبية:⁴⁸ دول مثل السودان والعراق شهدت احتجاجات حادة بعد رفع الدعم. لذلك، من المهم أن تكون هناك استراتيجيات لإدارة الأزمة. وينبغي على الحكومة الليبية الاستعداد للتعامل مع

⁴² طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية 44، صندوق النقد العربي، ص23-24، 2018.

⁴³ محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم.. إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية.. دراسات اقتصادية.. صندوق النقد العربي ابوظبي الامارات، ص240،

2014

⁴⁴ إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، مرجع سابق، ص246

⁴⁵ تعديل نظام الدعم في الجزائر.. "مخاوف" و"تطمينات"، الحرة واشتطن، نوفمبر 2021.

⁴⁶ شاهد حسن واخرون، إصلاحات قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية: الملامح، والتحديات، والفرص لتفعيل أسواق مشتركة – الجزء الثاني،

مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، 2020.

⁴⁷ الكويت.. صعوبات أمام خفض الدعم رغم خطط الإصلاح، اقتصاد، العربي الجديد، صحيفة عربية دولية، سبتمبر 2017.

⁴⁸ رفع الدعم عن الخدمات والسلع الأساسية ومنها البنزين يقام معاناة المواطنين، تقارير، صحيفة طريق الشعب، العراق بغداد، مارس 2024.

الاحتجاجات من خلال الحوار مع المجتمع المدني، وتقديم حلول بديلة للفئات الأكثر تضرراً، وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين.

8- تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور:

أدركت دول مثل الجزائر والعراق أهمية الشفافية في رفع الدعم. غياب التواصل الجيد مع الجمهور أدى إلى احتجاجات شعبية واسعة. اذ يجب على الحكومة الليبية التواصل بشكل واضح وشفاف مع المواطنين حول أسباب رفع الدعم، والفوائد طويلة المدى من هذا القرار، والخطوات التي ستتخذ لتعويض المتضررين.

9- تحسين شبكات الأمان الاجتماعي:

في العراق والجزائر، أدى الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي إلى تقليل الغضب الشعبي عندما تم رفع الدعم. ينبغي توسيع وتحسين برامج الرعاية الاجتماعية في ليبيا، بما في ذلك توفير دعم إضافي للسلع الأساسية مثل الغذاء والدواء، مع تعزيز المساعدات الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجاً.

10- تحسين البنية التحتية للنقل العام:⁴⁹

في الامارات، تم تحسين النقل العام كجزء من استراتيجية تخفيف العبء على المواطنين. لتقليل تأثير ارتفاع أسعار الوقود على تكاليف التنقل.

تستند هذه الخطة إلى الدروس المستفادة من الدول ذات الاقتصاد الريعي التي واجهت تحديات مشابهة.

11- اصلاح سعر الصرف⁵⁰

في العراق أدى تغيير سعر الصرف إلى التأثير على إصلاح أسعار الطاقة من خلال تأثيره المباشر على تكاليف الإنتاج والأسعار المحلية. فقد أسفر انخفاض قيمة العملة عن زيادة تكاليف استيراد الوقود. وبالنسبة لليبيا لا يمكن أن يكون إصلاح الدعم فعالاً بمعزل عن إصلاح نظام سعر الصرف للإعتماد الكبير على عائدات النفط في الاقتصاد الليبي يجعل أي تعديل في سياسات الدعم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحركات أسعار الصرف مما يستدعي تنسيقاً دقيقاً بين الجانبين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

النتائج

1. يشكل الدعم المالي للمحروقات عبئاً كبيراً على الميزانية العامة، حيث يستهلك جزءاً كبيراً من الإيرادات النفطية ويحد من الموارد المتاحة للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.
2. يتم توزيع الدعم العيني للمحروقات بشكل غير فعال، حيث تستفيد الفئات الميسورة أكثر من المستحقة، مما يؤدي إلى ضعف العدالة الاجتماعية.
3. شجع الدعم السخي على تهريب الوقود إلى دول الجوار، مما أدى إلى فقدان موارد هامة واستنزاف الاقتصاد المحلي.
4. رفع الدعم قد يثير استياء اجتماعي واحتجاجات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.
5. زيادة أسعار الوقود نتيجة رفع الدعم تنعكس على تكاليف الإنتاج والنقل، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وزيادة معدلات التضخم.
6. فعالية إصلاح الدعم مرتبطة بشكل وثيق بسياسات سعر الصرف، نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي الكبير على النفط، حيث يمكن لأي تعديل في الدعم أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إذا لم يُصحب بإصلاحات مالية شاملة.

التوصيات

1. تحويل الدعم العيني للمحروقات إلى تحويلات نقدية مباشرة للفئات الأكثر احتياجاً لضمان وصول الدعم بشكل فعال وتقليل الهدر المالي.
2. تعديل الميزانية العامة لتشمل تدابير مواجهة آثار رفع الدعم، مثل زيادة دعم السلع الأساسية أو تحسين خدمات النقل العام لتخفيف تأثير ارتفاع أسعار الوقود على الفئات الضعيفة.

⁴⁹ اصلاح دعم الطاقة في الدول العربية ، مرجع سابق،ص246

⁵⁰ حيدر حسين احمد ،التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تغيير سعر الصرف ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، مارس 2022

3. تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الطاقة لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، وتحسين البنية التحتية للطاقة وخلق فرص عمل جديدة.
4. تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور بشأن أسباب وتداعيات رفع الدعم لتخفيف الغضب الشعبي وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.
5. توسيع برامج الحماية الاجتماعية مثل دعم الغذاء والسلع الأساسية وتحسين خدمات الصحة والتعليم لضمان استقرار مستوى المعيشة.
6. توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي لتحقيق استقرار اقتصادي وضبط الأسعار بعد رفع الدعم، مما يقلل تشوهات السوق ويحد من التضخم.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والأطروحات

1. حسين صيام*. سياسة دعم الأسعار: دراسة على الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية*. أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1983.
2. لطفي محمد كمال عبد المنعم*. الاقتصاديات الكلية لتحريز المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.
3. ناصر علي غريبي*. سياسة الدعم وأثارها على المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1980-2000. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003.
4. نسرين محمد عرفة*. دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي*. رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية، 2021.
5. وائل محمود محمد حسين*. أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر*. رسالة ماجستير، جامعة بنها، 2015.
6. دندن فتحي حسن*. سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري*. أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2024.
7. الطيب، طارق محمد صفوت*. إصلاح دعم المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران*. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
8. أحمد حافظ الطائي*. سياسة الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول*. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 40، 2014.
9. البشير عمارة*. سياسة الدعم الحكومي في الجزائر*. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة أفلو، الأغواط، المجلد 5، العدد 2، 2019.
10. سي محمد كمال*. تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*. دفاتر MECAS، العدد 2.

ثانياً: المقالات والدوريات

11. زينب التوفيق السيد عليوة*. تقييم أثر الدعم في النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة 1990-2014. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016.
12. شيماء حجاج*. أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب دولية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2020.
13. نجيب مهودر*. الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي. مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 23، 2012.
14. رانيا رمضان معوض*. العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر (دراسة تطبيقية). (1980-2006) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2010.
15. حيدر حسين أحمد*. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تغيير سعر الصرف. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مارس، 2022.
16. شاهد حسن وآخرون*. إصلاحات قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية: الملامح، والتحديات، والفرص لتفعيل أسواق مشتركة – الجزء الثاني. مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، 2020.

ثالثاً: التقارير والمصادر الإلكترونية والمواقع

17. صندوق النقد الدولي*. إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات*. يناير، 2013.
18. صندوق النقد الدولي*. دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة للإصلاح*. مارس، 2014.
19. المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات*. دعم المحروقات في ليبيا بين هدر الموارد وبدائل الإصلاح. 2022.*

20. ديوان المحاسبة الليبي * سياسة دعم المحروقات *. التقرير العام. 2022.
21. يونس الطيب أبوشيبية. الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا) دراسة تطبيقية على مدينة القربوللي'. (المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربوللي، العدد 9، 2024.
22. سكاوي نيوز عربية'. رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا .. هل هو بداية الإصلاح؟'. 2021.
23. بوابة الوسط'. ما علاقة صندوق النقد برفع الدعم عن الوقود؟. <https://alwasat.ly/news/libya/429544>
24. بوابة الوسط'. دراسة لخبير نفطي ليبي: إلغاء دعم الوقود .. الفوائد والخسائر <https://alwasat.ly>
25. بلومبرغ'. تكشف حجم تجارة تهريب الوقود المدعّم في ليبيا'. بوابة الوسط، فبراير 2024.
26. الجزيرة نت'. بعد التأجيل لسنوات .. هل ترفع حكومة الوحدة الوطنية الدعم عن الوقود في ليبيا؟ يناير 2024.
27. البيان'. رفع الدعم الحكومي عن الطاقة وآثاره الاقتصادية. <https://www.bayancenter.org/2016/12/2660/>
28. الحرة'. تعديل نظام الدعم في الجزائر .. مخاوف وتطمينات'. نوفمبر 2021. <https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/22/>
29. العربي الجديد'. الكويت ... صعوبات أمام خفض الدعم رغم خطط الإصلاح'. سبتمبر 2017.
30. صحيفة طريق الشعب'. رفع الدعم عن الخدمات والسلع الأساسية ومنها البنزين يفاقم معاناة المواطنين'. بغداد، مارس 2024.
31. سجاد نشمي'. رفع الدعم الحكومي عن الطاقة وآثاره الاقتصادية'. مركز البنيان للدراسات والتخطيط، ديسمبر 2016.
32. أحمد الغرياني'. رفع الدعم عن المحروقات) الدواعي والتداعيات'. (فبراير 2024.
33. تيم إيتون * ليبيا: غنى بالنفط وتسرب وقود * تشاتام هاوس، 2019.
34. البنك الدولي * الفقر في مصر * تقرير التنمية البشرية، القاهرة، 1996.

رابعاً: المراجع الأجنبية

35. Bassam Fattouh and Laura El-Katiri. *Energy Subsidies in the Arab World.* United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, 2012.
36. Caucasus and Central Asia. *Analyzing Energy Subsidies in the Countries of Eastern Europe.* OECD, Report, August 20, 2013.
37. International Energy Agency (IEA). *World Energy Outlook 2010.* Paris: IEA, 2010.
38. OECD, IEA, and World Bank. *The Scope of Fossil-Fuel Subsidies in 2009 and a Roadmap for Phasing Out Fossil-Fuel Subsidies.* Joint Report, November 11–12, 2010.
39. Tarek Ismail and Hiba Abdel-Monem. *Energy Subsidy Reforms in Arab Countries: Economic Studies No. 44.* Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 2014.
40. World Trade Organization. *Exploring the Links between Subsidies, Trade and the WTO.* World Trade Report 2006.
41. World Economic Forum. *Lessons Drawn from Reforms of Energy Subsidies.* Geneva: World Economic Forum, 2013.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.